

دور المعاملات الإلكترونية للضرائب في تسهيل الأداء الضريبي بالمغرب

The Role of Electronic Tax Transactions in Facilitating Tax Performance in Morocco

أ. محمد مصطفى عبد العزيز الهتاري: طالب بسلوك الدكتوراه – بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي، مختبر البحث في حسن الأداء القانوني والسياسي والمؤسساتي، فريق البحث في حسن الأداء الإداري والمالي.

Mr. MOHAMMED MUSTAFA ABDULAZIZ AL-HETARI

الإيميل: alhtare2022@gmail.com

الإيميل المؤسساتي: mohammedmustafa_abdulazizanaamalhetari@um5.ac.ma

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة التحول الإلكتروني في تسهيل إنجاز المعاملات الضريبية وتسهيل الأداء الضريبي، حيث تعتبر الموارد الضريبية، من أهم موارد الخزينة العمومية للعديد من الدول، وتوليها هذه البلدان أهمية خاصة من أجل فرض وتحصيل هذه الضرائب، ومن أجل الحفاظ على موارد الخزينة العامة وتنميتها، وأعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي: من أجل دراسة وتحليل مختلف المعطيات "التشريعية، الإدارية، والمالية" لفترة الدراسة، وتحليلها بطرق علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين، من أجل تحديد النتائج النهائية للبحث.

ورغم أن التعامل الإلكتروني للإدارة الضريبية يعتبر حديثاً، توصلنا إلى أن التحول الرقمي في المغرب قد برز بشكل كبير بالسنوات الأخيرة وخاصة مع الأزمة الصحية العالمية، وقد تجلت المعاملات الإلكترونية للإدارة الضريبية من خلال عدة خدمات مثل التسجيل والتصريح وتقديم الإقرارات والإجابة على التساؤلات والاستفسارات والتحصيل الضريبي وانتهاء بتقديم الشكايات والتظلمات المقدمة للجان المنازعات الإدارية ومعالجتها، ويوصي البحث إلى ضرورة وضع إطار قانوني شامل بالإدارة الإلكترونية لحماية حقوق الملتزمين والحقوق المالية للخزينة من أي انتهاكات في ظل التطورات المتسارعة في المجال الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الإدارة الضريبية، الأداء الضريبي، التعامل الإلكتروني، تسهيل الخدمات، المرافق العامة، تكنولوجيا المعلومات.

Abstract:

This research aims to study the extent of the contribution of electronic transformation in facilitating tax transactions and improving tax performance. Tax revenues are considered one of the most significant sources of public treasury for many countries. These countries attach particular importance to imposing and collecting these taxes to preserve and develop public treasury resources. The research adopts a descriptive-analytical approach to study and analyze various legislative, administrative, and financial data for the study period, analyzing them scientifically to arrive at logical explanations supported by evidence and indications in order to determine the final research findings.

Despite the relatively recent emergence of electronic interaction in tax administration, it has become prominent in Morocco in recent years, especially with the global health crisis. Electronic transactions for tax administration have manifested through various services such as registration, declaration submission, responding to queries and inquiries, tax collection, and even addressing complaints and appeals submitted to administrative dispute committees. The research recommends the necessity of establishing a comprehensive legal framework for electronic administration to protect the rights of taxpayers and the financial rights of the treasury from any violations in light of the rapid developments in the electronic domain.

Keywords: Electronic Administration, Tax Administration, Tax Performance, Electronic Interaction, Service Facilitation, Public Treasury, Information Technology.

التحولات التكنولوجية التي أتاحتها ثورة المعلومات، والتطور في الفكر الإداري الحديث، جعلت من قواعد البيانات من ضروريات تسيير المؤسسات في العصر الحديث، ومن غيرها لا تستطيع هذه المصالح القيام بواجباتها بالشكل الصحيح، فقد غزت هذه التكنولوجيا مختلف جوانب أعمال الإدارة وأصبح التغيير الإداري من أهم سمات العصر الحالي، الذي من الواجب التعامل معها وتوظيفها بفعالية وكفاءة عالية للاستفادة من مخرجات هذه التكنولوجيا.

وبالنظر إلى الدور الأساسي المتنامي لتطورات النشاطات الاقتصادية، وكون الموارد الضريبية تتربع على عرش الموارد السيادية للدولة، كمورد هام للخرينة العمومية، وأداة من الأدوات التي يتم استعمالها في توجيه الاقتصاد، ما يفرض على الإدارة الضريبية ضرورة مسايرة هذه التطورات، ففعالية وكفاءات الإدارة الضريبية لها انعكاسات على المالية العامة والاقتصاد الوطني بشكل كلي، والذي يتطلب منها تقديم خدمات ترقى لرضى الملزمين وتطبيق سياسة الدولة في نفس الوقت، هذا ما يفرض عليها التوجه نحو العمل الإلكتروني كآلية لتجويد الخدمات التي تقدمها والتسهيل من طرق الأداء الضريبي، والرفع من نسب هذه الموارد.

فالتعامل الإلكتروني فتح آفاق واسعة تحد من التعقيدات التقليدية للإدارة، بحيث مكن التعامل الإلكتروني من إعادة هيكلة أعمال الإدارة بطرق آلية ربحاً للوقت والجهد والتكاليف، وتحسين جودة الخدمات وما يلحق به من إيجابيات بالنسبة للملزمين أو الإدارة الضريبية، ويقصد بالمعاملات الإلكترونية: "بأنها التحول من الإجراءات اليدوية التقليدية لأداء الخدمات والقيام بالوظائف، إلى الإجراءات الآلية عن طريق الإنترنت من خلال تقنيات وبرامج خاصة مصممة من أجل ذلك"¹. ويعتبر مصطلح الأداء "Performance" من أكثر المصطلحات شيوعاً في حقل العلوم المالية والاقتصادية في العصر الحديث، ورغم عدم وجود تعريف موحد لهذا المصطلح بسبب اختلاف وجهات النظر للفقهاء والمفكرين في هذا المجال، مع ذلك فقد تعددت تعريفات هذا المصطلح بتعدد هذه الاختلافات، حيث رأي البعض إن الأداء²: "انعكاس لكيفية استخدام إدارة المنظمة لمواردها البشرية والمالية، واستغلالها بفعالية وكفاءة بشكل يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية"³، أي أنه مفهوم يعكس كلاً من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها.

كما تعرف الضريبة بأنها "أداءً نقدياً، ذو طبيعة إجبارية، يطلب عن طريق السلطة، من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من القانون العام أو الخاص، حسب قدراتهم التكاليفية، بصفة نهائية وبدون مقابل محدد، بقصد تغطية النفقات العمومية، أو لأهداف تدخل القوة العمومية"⁴.

من هذه المنطلق نضع الإشكالية الرئيسية التالية: (ما مدى مساهمة التعامل الإلكتروني للضرائب في تسهيل الأداء الضريبي لمديرية الضرائب بالمغرب؟)

وتأتي أهمية هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحديث الإدارة العمومية وتطوير

¹- Yuslza mohd. Yusoff ; T.amayah and Haslindar Ibrahim; (2010); **E-HRM**: A Proposed model based on technology acceptance model; school of management; university sains malaysia; African journal of Business Management Vol. 4(13); 18 /10/2010; p: 3040.

² - المعنى اللغوي لمصطلح الأداء، أو أداء "اسم"، مصدر أدّى: ويعني قام بأداء واجبة، بإنجازه، بإكماله، معجم المعاني الجامع،

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1/>.

- ادريس، وائل محمد صبحي - الغالبي، طاهر محسن (2000): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، عمان: دار وائل للنشر، ص50.

- البقالي، سي محمد (2018): المدخل الوجيز لدراسة القانون الضريبي، ط1، الرباط: مطبعة البصيرة، ص 19.

وتسهيل مهامها في ظل ثورت المعلومات التي فرضت نفسها بشكل كبير في المجال الإداري، كون التعامل الإلكتروني أصبح محطة اهتمام الكثير من الفاعلين من رجال السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني على حد سواء، حيث يعتمدون عليها كآلية تحديث تساهم في تطوير وتسهيل مهام الإدارات العمومية، وتقديم خدماتها بتكلفة أقل وبسرعة أكبر.

المنهجية المتبعة: اعتمدنا في هذه الدراسة على: **المنهج الوصفي التحليلي:** من أجل دراسة وتحليل مختلف المعطيات "التشريعية، الإدارية، والمالية" لفترة الدراسة، وتحليلها بطرق علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلالات وبراهين، من أجل تحديد النتائج النهائية للبحث.

ومن أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة تم تصميمها إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: السياق العام

يعتبر مبدأ استمرارية المرافق العامة من أهم المبادئ التي جاء بها الدستور المغربي الأخير لعام 2011⁵، فتحقيق المصالح العامة تعتمد على الاستمرارية والتواصل، أي أن تقوم هذه المرافق بنشاطها وواجباتها في تقديم الخدمات وتحصيل الإيراد العام بشكل متواصل دون انقطاع مهما كانت الظروف المحيطة، فعندما ظهرت جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19"، في بداية 2020، تعطلت الخدمات المباشرة للعديد من المؤسسات وكان أمامها حل وحيد هو التوجه الإلكتروني لتسيير مهامها، لضرورة استمرارية الأنشطة التي تقوم بها المرافق العامة وانتظامها دون توقف أو انقطاع⁶، رغم توفر المواقع الإلكترونية المخصصة للتعامل الآلي من قبل ظهور الجائحة، لكن ثقة الجمهور محصورة في التعامل اليدوي، لهذا أجبرتهم الجائحة على التوجه الآلي لإنجاز مهامهم، ونظراً لأن مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات الحديثة نسبياً فقد تعددت مفاهيمها وتعريفاتها، لأنها لا تقتصر على البرمجيات الحاسوبية والأترنت فقط ولكن تتعدى ذلك إلى التواصل مع الجمهور وتقديم الخدمات بشكل إلكتروني، أي تطبيق الآليات الإلكترونية في تسهيل عمل الإدارة وتقديم خدماتها للجمهور، ويقصد بمفهوم الإدارة الإلكترونية "الانتقال من تقديم الخدمات العمومية بالشكل الروتيني الورقي، إلى استخدام الوسائل الإلكترونية في تقديم هذه الخدمات"⁷، وعلى الرغم من أهمية إدخال المعلومات إلى نشاط الإدارة العمومية إلا أنها لا يمكن أن تلعب الدور المناط بها ما لم ترافقها إصلاحات هيكلية تعطي تنظيماً ملائماً للاحتياجات الآلية الجديدة، وتوفر مجموعة من المتطلبات التشريعية وغيرها من أجل التطبيق الأمثل للتعاملات الإلكترونية⁸.

وفي هذه المطلب سنوضح المعاملات الإلكترونية كآلية لتحديث الإدارة العمومية "فرع أول" والمتطلبات القانونية لتطبيقها في "الفرع الثاني"، على النحو التالي:

الفرع الأول: المعاملات الإلكترونية كآلية لتحديث الإدارة العمومية

في ظل تحولات العصر الحديث أصبحت الإدارة العمومية ملزمة بتحديث بنيتها، ولذلك من الضروري اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لما توفره هذه الأخيرة من إمكانيات هائلة تمكن الإدارات العمومية من تجاوز مختلف الإشكاليات التي تعاني منها، والخروج من العشوائية في التدبير وتحقيق الحكامة الإدارية⁹، ومن أجل الاستفادة من تلك

⁵ - الدستور المغربي لعام 2011: الفصل 154-155، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5964 بتاريخ 30 يوليو 2011.

⁶ - امزيان، علاء الدين "أبريل 2020": الإدارة الإلكترونية في زمن كورونا "العمل عن بعد بالإدارات العمومية المغربية نموذجاً"، مجلة الباحث، العدد 17، ص 71.

⁷ - الحراق، أسية (2015): الإدارة الإلكترونية بالمغرب "الصفقات العمومية نموذجاً"، ط1، الرباط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ص 8.

⁸ - الزجدالي، يوسف احمد صالح (2007): دور التكنولوجيا الحديثة في الإصلاح الإداري، رسالة ماستر، المغرب: جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - طنجة، ص 29.

⁹ - اشرفي، عبد العزيز (2009): الحكامة الجيدة "الدولية - الوطنية"، ط1، الرباط: مكتبة دار السلام، ص 187.

الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات، فمن الضروري إعادة هيكلة بنيتها الإدارية لجعلها تواكب التحولات والتغيرات العصرية بإدخال إصلاحات مهمة تمس كل الهياكل والإجراءات الإدارية، وبرز ما يمكن الاستفادة منه من تطبيق التعاملات الإلكترونية لتقليص الهيكل الوظيفي والذي ينتج عنه تقليص لجانب النفقات العمومية مستقبلاً، وكذلك تسهيل أداء الخدمات بالنسبة للجمهور أو الإدارة وهذا ما سنوضحه على النحو التالي:

أولاً: التعامل الإلكتروني كحل لتضخم الهيكل الوظيفي

في البدايات الأولى لتطبيق التعامل الإلكتروني أدى إلى خلق صنف جديد من الوظائف تتمثل بمتخصصي المعلومات سواء كانوا مهندسين أو تقنيين كما أدى إلى إعادة هيكلة بعض المصالح الإدارية والرفع من درجة التنسيق بين مختلف الوحدات الإدارية، ذلك من خلال وضع بنوك للمعلومات الخاصة والمشاركة فيما بينها لتبادل المعلومات بشكل سليم دون إتباع الإجراءات التقليدية المعقدة، فالفعالية ولمرونة والسرعة في إنجاز المهام التي فرضها التعامل الإلكتروني سهلت إمكانية تجاوز المركزية والتركيز الإداري للوظائف والخدمات، حيث مكنت هذه الوحدات الإدارية من حرية أكبر في التعامل، بالإضافة إلى حل إشكالية تضخم الهيكل الوظيفي، حيث سهل التعامل الإلكتروني تبني سياسات علمية حديثة تتجاوز أساليب العمل التقليدي التي تتطلب أعداد كبيرة من الموظفين، أو التي تدفع بالموظفين للقيام بأعمال تتطلب مؤهلات علمية بعيدة عن تأهيلهم¹⁰، وذلك لأن استعمال التكنولوجيا الحديثة يساعد في كشف الفائض الموجود في مختلف الإدارات، وبدوره يسهل القيام بإحصاءات دقيقة للموظفين وأماكن عملهم ومؤهلاتهم، وهو ما ييسر عملية إعادة التوزيع لتدبير أفضل للموارد البشرية عن طريق الكشف عن الحجم الحقيقي للفائض وموقعة وتحديد المهارات المطلوبة للقيام بالوظائف المختلفة، وبالتالي الحد من ظاهرة التضخم الوظيفي.

يوجد لدى المديرية العامة للضرائب حالياً ما يقارب (4,843) موظفاً والذي عرف انخفاض مستمر من عام 2018 بعد إطلاق المديرية استراتيجية الأداء الإلكتروني للضرائب في عام 2017، وإحالة العديد من الموظفين إلى التقاعد ممن تنطبق عليهم الشروط وإيقاف التوظيف، نوضحه في الجدول التالي:

العام	عدد الموظفين	معدل التغيير السنوي %
2018	5,095	00
2019	4,939	0.97
2020	4,848	0.98
2021	4,837	1.00
2022	4,843	1.00

المصدر: المديرية العامة للضرائب، المغرب: التقرير السنوي لعام 2022، ص35، متوفر على بوابة المديرية

www.tax.gov.ma

من ضمن شروط فعالية وكفاءات أداء النظام الضريبي لأي بلد انخفاض نسب الإنفاق عما يحققه من عائد مادي، فالموارد الضريبية لها أثارها على الخزينة العمومية، وبالتالي على الإنفاق العام، والمشاريع الاستثمارية باعتبارها المورد الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، من أجل تمكينها من القيام بوظائفها في مختلف المجالات، كما أن الاعتماد على الإدارة

- الحراق، أسية (2015): الإدارة الإلكترونية بالمغرب "الصفقات العمومية نموذجاً"، مرجع سابق، ص 21.

الإلكترونية لن يكون تأثيره منحصر على الهيكل الإداري فحسب وإنما يمتد ليشمل كافة الإجراءات المعمول بها من خلال تبسيطها وحذف القواعد المكملية والغير مهمة منها.

كما أنها آلية لعزل الموظفين من الاحتكاك المباشر مع الجمهور والذي بدوره يخفض من نسبة الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية، وتحقيق المساواة بين جميع المرتفقين والعدالة القانونية¹¹.

ثانياً: التعامل الإلكتروني آلية لتبسيط الإجراءات الإدارية

التعامل التقليدي للمعاملات يخلق الجمود للمساطر الإدارية، يتجلى في إخضاع كل المعاملات للقانون والشكليات الرسمية، بطريقة لا تترك أي مجال للمرونة وملائمة الظروف المستجدة، بحيث أن الموظفين يفضلون التمسك بالقوانين والإجراءات المتبعة دائماً وعدم اتخاذ المبادرات خوفاً من التعرض للعقوبات التأديبية¹²، ويبرز هذا الجمود كذلك من طول الإجراءات المعمول بها، وكثرة الوثائق المطلوبة، والبطء الشديد الذي يساهم فيه غياب آجال محددة للحصول على الوثائق الإدارية، هكذا نجد أن بعض الإجراءات قد تأخذ شهوراً لكي تستوفي كل المراحل وتمر عبر السلطات المعنية بالتأشير، ومكاتب المسؤولين وفق تدرج هرمي يعكس صورة قاتمة عن الإدارة.

كذلك تعدد المصالح المرتبطة ببعض الإجراءات قد تتطلب إنجاز أعمال معينة تنقل المرتفقين بين مصالح متعددة لا نجاز غاياتهم، إضافة إلى كثرت الأوراق والإجراءات المعقدة، لهذا تعمل الإدارة الإلكترونية على القضاء على كمية النماذج الورقية العادية والإمضاءات المطلوب استيفؤها في هذه النماذج، حيث تمكن من إزالة الطابع المادي عن الإجراءات الإدارية من خلال رقميتها، والاستغناء التدريجي عن المستندات الورقية وتعويضها بالمستندات الإلكترونية، لهذا تفعيل الخدمات المقدمة عن بعد يساعد في سرعة اتخاذ القرار الإداري وتقديم الخدمات العمومية في أسرع وقت ممكن دون تقيد بمكان أو زمان محدد¹³.

إلى جانب إيجاد حلول لتضخم الهياكل والإجراءات الإدارية فإن الإدارة الإلكترونية تساهم في رفع جودة العمل الإداري والارتقاء به إلى الأفضل تحقيقاً لبرامج التنمية المنشودة، وهذه الدقة التي تتميز بها الإدارة الإلكترونية تساعد في توفير الإدراك المبكر للمشاكل المتوقعة والحلول المتاحة عن طريق التقارير التي تصدرها الأنظمة الإلكترونية، خاصة للحالات التي تتطلب عملاً تصحيحياً بسبب وجود تباين بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة، ويتيسر ذلك بسبب قدرة الحاسبات على تحليل البيانات باستخدام أدق الوسائل والأساليب الإحصائية.

من جهة أخرى يُمكن التعامل الإلكتروني من زيادة نسبة الشفافية على القرارات الإدارية عن طريق إشراك المواطنين في صياغة القرار الإداري، مما يسهل استيعابهم واستعدادهم لقبول وتنفيذ تلك القرارات.

الفرع الثاني: المتطلبات القانونية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

أن التحول من الإدارة التقليدية الورقية إلى الإدارة الإلكترونية ليس مجرد إجراءات تقنية فقط، بل هي قضية إدارية في المقام الأول، فهذا التحولات لا تستلزم تزويد الإدارة الحديثة بالتقنيات الآلية وربطها بشبكات الاتصال والإنترنت فقط، بل يقتضي إصلاح جذري للإدارة، فبناء الإدارة الإلكترونية يقتضي منظومة متكاملة من الأسس القانونية والمالية والمعلوماتية

- اسريفي، محمد نبيل (2007): الإدارة الإلكترونية بالمغرب ورهانات التنمية، رسالة ماستر، المغرب: جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية طنجة، ص 40.

- كهيدة، عادل (2003): الإدارة بين التقليد والتحديث، رسالة ماستر، المغرب: جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- اكدال، ص 28.

- الزجدالي، يوسف احمد صالح (2007): دور التكنولوجيا الحديثة في الإصلاح الإداري، مرجع سابق، ص 41.

والمجتمعية وغيرها...

وتتجلى هذه المتطلبات القانونية في تعديل أغلب القوانين والتشريعات المعمول بها من طرف الإدارة، من أجل أن تواكب العمل بالمستندات الإلكترونية بدل عن المستندات الورقية المعمول بها من سابق، بحيث تعمل هذه التشريعات على إضفاء الصبغة القانونية على الأعمال الإلكترونية للإدارة، ووعياً من المشرع المغربي في هذا الجانب فقد حرص على تهيئة بيئة قانونية ملائمة للتطورات التقنية في المعاملات الإلكترونية حيث أصدر في عام 2007 القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية¹⁴ التي يتم تبادلها بشكل إلكتروني، كما قام المشرع المغربي على غرار المشرع الفرنسي¹⁵ بإدخال تعديلات على المواد (417، 425، 426، 440، 443) من قانون الالتزامات والعقود¹⁶ من أجل منح الوثيقة الإلكترونية نفس قوة الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة المحررة على الورق كتابياً.

كما تم تميم المادة 155 من المدونة العامة للضرائب لعام 2007 بشأن الإقرار الإلكتروني على النحو التالي:

➤ يجوز للخاضعين للضريبة أن يدلوا إلى إدارة الضرائب بطريقة إلكترونية بالإقرارات المنصوص عليها في هذه المدونة وفق الشروط المحددة بقرار للوزير المكلف بالمالية، على النحو التالي¹⁷:

✓ ابتداء من فاتح يناير 2010 بالنسبة للمنشآت التي يفوق أو يساوي رقم أعمالها (100) مائة مليون درهم، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

✓ ابتداء من فاتح يناير 2011 بالنسبة للمنشآت التي يفوق أو يساوي رقم أعمالها (50) مليون درهم، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

✓ وابتداء من فاتح يناير 2017 بالنسبة لجميع المنشآت باستثناء المقاولات الخاضعة للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي المنصوص عليه في المادة 40 من نفس المدونة، وحسب الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

✓ ابتداء من فاتح يناير 2018 بالنسبة للموثقين، ومن فاتح يناير 2019 بالنسبة للمحاسبين المعتمدين.... الخ.

وتكون لهذه الإقرارات الإلكترونية نفس الآثار القانونية المتعلقة بالإقرارات المحررة وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة الضريبة لهذا الغرض.

كما سبق أن أصدر المشرع المغربي في عام 2003 قانون يتعلق بجرائم نُظم المعالجة الآلية للمعطيات¹⁸، لسد ثغرات القوانين الجنائية فيما يتعلق بتجريم الأفعال المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات ووضع العقوبات الملائمة لها، لمواكبة التطورات الذي يشهده العالم في هذا الإطار إضافة إلى منح القضاء المغربي الآليات القانونية للفصل في الجرائم المعروضة عليه من هذا النوع.

- القانون رقم 53.05 لسنة 2007: "المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 129.07.0، الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2007،¹⁴ منشور في الجريدة الرسمية رقم 5584 بتاريخ 6 ديسمبر 2007.

¹⁵ - Loi no 2000-230 du 13 mars, portant adaptation du droit de la prévue aux déclinologues de l'informatique et relative à la signature électronique ; jo do 14 mars 2000.

- المادة 5، من القانون رقم 53.05 لسنة 2007، مرجع سابق.¹⁶

- المدونة العامة للضرائب، لعام (2007): المحدثه بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232¹⁷ بتاريخ 10 ذي الحجة 1427، الموافق 31 ديسمبر 2006.

- قانون رقم 07.03، لسنة 2003: المتعلق بجرائم نظم المعالجة الآلية للمعطيات، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 197.03.1، بتاريخ 2003/11/11، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5171 بتاريخ 22 ديسمبر 2003.

المطلب الثاني: تطور المعاملات الإلكترونية لمديرية الضرائب خلال الفترة 2017 — 2022

في 16 سبتمبر 2016 أعلنت المديرية العامة للضرائب بضرورة الانخراط الإلكتروني بشكل إجباري للملزمين بالضريبة " الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون " ابتداءً من أول يناير 2017، عبر البوابة المعدة لذلك www.tax.gov.ma، وتقديم إقراراتهم وطلباتهم إلى المديريات الجهوية مكان أقامت الشركة عبر الرابط Simpl@tax.gov.ma¹⁹ وبهذا يكون بداية نقلة نوعية التعامل الآلي لتصريح وأداء الضريبة بالمغرب وتقديم الشكايات والتظلمات أو تحميل الشواهد أو الوثائق، فقد جاءت الإدارة الإلكترونية لتحديث عمل الإدارات العمومية، تحمل في طياتها العديد من المبادئ أهمها: الشفافية والتسيير الإداري وتسهيل أداء الخدمات والمحافظة على استمرارية المرافق العامة وتطورها، وفي هذا المطلب سنوضح تطور الخدمات الإلكترونية Simpl للإدارة الضريبة " فرع أول"، وتطور الأداء المالي " فرع ثاني"، على النحو التالي

الفرع الأول: تطور الخدمات الإلكترونية Simpl

لقد أصبح التحول الرقمي موضوع يحتل مكانة هامة في الفكر الإداري الحديث، كونه أحد المقومات العصرية الحديثة في أداء الإدارة لمهامها والتفاعل الإيجابي مع محيطها، ففعالية الإدارة الضريبية وكفاءتها، تقاس بشكل كبير اعتماداً على علاقتها بالمرتفقين وما تحققه من مردوديه، في هذا الفرع سنوضح تطور الخدمات الإلكترونية لمديرية الضرائب، على النحو التالي:

✓ عدد المنخرطين في الخدمات الإلكترونية:

2022	2021	2020	2019
1,882,099	1,543,750	1,095,089	887,100
%22	%41	%23	0

المصدر: المديرية العامة للضرائب، المغرب: التقرير السنوي لعام 2022، ص61، متوفر على بوابة المديرية

www.tax.gov.ma

يتضح من الجدول مدى استجابة الأفراد للتوجه الإلكتروني، ومدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تسهيل الخدمات المقدمة، حيث أنتقل عدد المنخرطين في الخدمات الإلكترونية من "887,100" في عام 2019 إلى "1,882,099" في عام 2022، بمعدل ضعف العدد خلال الأربعة أعوام لمنصرمة، والذي بدوره بحاجة إلى العديد من الخدمات التي تحتاج إلى وقت وجهد وكادر وظيفي لإنجازها، تساهم الإدارة الإلكترونية بتجاوز هذه الصعوبات لتقديم الخدمات بسهولة ويسر عبر إشراك المرتفقين بإدخال بياناتهم ومتطلباتهم عبر الشباك الإلكتروني والذي بدوره يختصر الكثير من العمل والجهد الوظيفي.

✓ عدد العمليات المنجزة بشكل إلكتروني 2016 – 2022 "بملايين الدراهم"

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
------	------	------	------	------	------	------

- إعلان على الصفحة الرسمية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربي، بتاريخ 2016/09/16، بعنوان: الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون: الإقرار والأداء الإلكتروني¹⁹ للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة إجباري ابتداء من فاتح يناير 2017، متوفر على الرابط:

<https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=4116>

21,2	18,82	14,25	14,71	9,98	6,88	2,65
%13	%32	- 3%	%47	%45	%160	0

المصدر: المديرية العامة للضرائب، المغرب: التقرير السنوي لعام 2022، ص61، متوفر على بوابة المديرية

www.tax.gov.ma

كما يوضح الجدول ارتفاع عدد العمليات المنجزة بشكل إلكتروني من قبل الإدارة الضريبية من "2.65" اثنين مليون وخمسة وستون ألف عملية في عام 2016، إلى "21.2" وأحد وعشرون مليون عملية في عام 2022، لهذا استمرار الإنجازات وتطورها المستمر بشكل سنوي، يثبت لنا مدى مساهمة العمل الإلكتروني في تسهيل أداء الخدمات وتسهيل مهام الإدارة الضريبية في تحصيل الواجبات الضريبية، وتتنوع هذه الخدمات التي تقدمها الإدارة الضريبية، على سبيل المثال خلال العام 2022 تنوعت العمليات المنجزة والمساعدات المقدمة للمرتفقين على النحو التالي:

➤ عدد العمليات المنجزة حسب النوع لعام 2022

4,458,59	الإقرارات عبر الإنترنت
8	
3,562,45	الشواهد الضريبية المسلمة عبر النافذة
1	
1,633,80	شراء طوابع التنبر
6	
1,059,87	وثائق
7	
142,922	تراخيص قانون المالية
8,661	شكايات

المصدر: المديرية العامة للضرائب، المغرب: التقرير السنوي لعام 2022، ص63، متوفر على بوابة المديرية

www.tax.gov.ma

➤ المساعدات المقدمة عن بعد

62,2	مساعدات عبر الهاتف
46	
47,2	مساعدات عبر البريد الإلكتروني
04	
16,8	محادثات هاتف
37	
67,4	تساؤلات مطروحة عبر البوابة
05	

المصدر: المديرية العامة للضرائب، المغرب: التقرير السنوي لعام 2022، ص13، متوفر على بوابة المديرية

www.tax.gov.ma

فالإدارة الإلكترونية هي عملية إنتاج للمعلومات وتوزيعها والقيام بالخدمات الإدارية خلال 24 ساعة في اليوم دون إجازة أو انقطاع، ففي ظل هذا التحول التكنولوجي يمكن للفرد اللوج إلى الشبكة العنكبوتية ولو في منتصف الليل من أجل معرفة الإجراءات والمعلومات بشأن معاملته، دون انتظار مواعيد فتح مكاتب الموظفين وإغلاقها، أو التخوف من غياب موظف أو مسؤول معين، وزيارة المصالح العمومية بشكل متكرر، وضياح الوقت والجهد، كما أن إنجاز هذه العمليات عن بعد تريح الموظفين من الاحتكاك بالمرتفقين وإضاعة الوقت والجهد في الإجابة على استفساراتهم وشرح المطلوبات لإنجاز معاملاتهم، فقد صار من الممكن للمرتفقين الاطلاع على الأشياء المطلوبة من الموقع الإلكتروني دون زيارة الإدارة، وكما أنها تمكن الموظفين من التفرغ لإنجاز المهام الإدارية بسهولة ويسر وفي اسرع وقت ممكن.

الفرع الثاني: تطور الأداء المالي للضرائب

يمتاز التحصيل الضريبي بطبيعته الإجبارية والقسرية، لارتباطه بالخزينة العامة، كما يعتبر حصيلة الأداء الضريبي من أهم المؤشرات لقياس فعالية النظم الضريبية، نظراً لأهمية الموارد الضريبية وانعكاساتها على حجم موارد الدولة، وقد تنوعت وسائل الأداء الضريبي بالطرق التقليدية وحدتها طريقة الأداء الإلكتروني، كصندوق موحد للموارد الضريبية، لقد دأب المشرع المغربي إلى وضع تدابير قانونية من أجل تعزيز آليات الأداء الضريبي الرامية إلى توضيح الطرق التي يتم من خلالها الملزم الضريبي بإبراء ذمته أمام الخزينة العمومية، حيث نصت المادة (169 المكررة 4) من مدونة الضرائب، "يتم الإدلاء وتسليم الطلبات والشهادات والخدمات الأخرى التي يطلبها الخاضعون للضريبة برسم الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في مدونة الضرائب بطريقة إلكترونية"²⁰، الجدول التالي يوضح لنا تطور الأداء الإلكتروني للضرائب خلال المرحلة من 2017 إلى 2022 على النحو التالي:

جدول يوضح تطورات الأداء الإلكتروني للضرائب خلال المرحلة من 2017 إلى 2022

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبلغ "بملايين الدراهم"	3.9 4	5.9 6	7.7 9	7.2 9	9.4 2	10.34
معدل النمو السنوي %	0	51.27	30.70	- 6.42	29.22	9.77

المصدر: المديرية العامة للضرائب، المغرب: التقرير السنوي لعام 2022، ص63، متوفر على بوابة المديرية

www.tax.gov.ma

- المدونة العامة للضرائب، لعام (2007): المحدثه بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، مرجع سابق: المادة (169 المكررة 4)²⁰.

يوضح لنا الجدول السابق مدى مساهمة التعامل الإلكتروني في تطوير الأداء الضريبي، حيث، حقق نقلة نوعية في عام 2018 بزيادة معدلها "51.27%" عما حققه خلال العام 2017، بزيادة "30.70%" في عام 2019 عما حققه في عام 2018، ليصل معدل ارتفاع الأداء الضريبي إلى "9.77%" في عام 2022 بالزيادة عما حققه في عام 2021، وبما يقارب معدل "162.44%" نسبة النمو الواصل إليها في عام 2022 عما كان في عام 2017، لذلك فتطور الأداء الإلكتروني للضرائب يثبت مدى مساهمة توظيف تكنولوجيا المعلومات في تسهيل الإجراءات الإدارية والحصول على الخدمات العمومية بأقل جهد وتكلفة ممكنة، وعلى الرغم من أهمية التحول الإلكتروني والإصلاحات المرافقة له، تظل قاصرة أمام تجاوز الإكراهات التي يمكن أن تعيق التحول الرقمي للإدارة العمومية بشكل عام ما لم يتم ترجمتها ضمن حزمة كاملة من التدابير، وأهمية الوعي بالمخاطر الجانبية التي يمكنها التأثير على رقمنة الخدمات العمومية.

الخلاصة:

وختاماً، فعمليات التحول من التعامل التقليدي إلى التعامل الإلكتروني أصبح ضرورة حتمية تفرضها التغيرات العالمية، فالتعامل التكنولوجي هو نتيجة حتمية لثورة المعلومات، فهو بنية متكاملة للوظائف تتيح مختلف الخدمات بطرق آلية بدل عن التعامل التقليدي بالورق والإمضاءات، والتي تستلزم تغييرات جوهرية تشمل جميع أنواع المعاملات والمصالح المعنية وطرق الأداء، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- المعاملات الإلكترونية من التنظيمات الذكية التي تنسم بالمرونة والقابلة لمواكبة جميع التغيرات، بخلاف التعامل التقليدي المتسم بالجمود والروتين البطيء.
- التعامل الإلكتروني مع الإدارة لا يستلزم أوقات عمل رسمية، مما يمكن الموظفين من اتخاذ قرارات خارج أوقات العمل، كما يمكن المواطنين من أنجاز العديد من متطلباتهم في أي وقت، فالتعامل الإلكتروني يختلف عن التعامل التقليدي، لاعتماده على وسائل الاتصال الحديثة، فهي تعاملات بدون ورق وبلا زمان أو مكان، فهذا التحول قد سهل للإدارة أداء وظائفها، وسهل للمرتفقين قضاء مصالحهم بشكل ميسر.
- التعامل الإلكتروني لإدارة الضرائب ليس مجرد طريقة عمل تتبعها الإدارة الضريبية، بل هي خيار إستراتيجي يفرض تغير جذري في طبيعة الأعمال التقليدية للإدارة.
- كما أثبتت الإحصائيات الموضحة في المطلب الثاني، أن تطبيق التعامل الإلكتروني للإدارة الضريبية في المغرب له آثار واضحة في زيادة عدد الخدمات المقدمة، وتطور حصيلة الأداء الضريبي.
- مما سبق يوضح لنا تطور النتائج الإحصائية مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات والأداء المالي للإدارة الضريبية بالمغرب، ولهذا نضع المقترحات التالية:
- ✓ تعميم الإلزام للتعامل الإلكتروني لجميع أصناف الضرائب نظراً لما له من دور في زيادة الحصيلة الضريبية وتحسين طرق الأداء.
- ✓ الرفع من نسب التكوين للعناصر البشرية المتخصصة في المجال التكنولوجي والتواصل.
- ✓ وضع خطط للدعاية والتسويق للميزات التعامل الإلكتروني وإظهار فوائده للمرتفقين، عبر القنوات الإعلامية والندوات والمؤتمرات العلمية لما له من محاسن في تسهيل وتطوير أعمال الإدارة الضريبية.
- ✓ وضع إطار قانوني شامل بالإدارة الإلكترونية لحماية حقوق المرتفقين والحقوق المالية للخزينة من أي انتهاكات في ظل التطورات المتسارعة في المجال الإلكتروني.

قائمة المراجع:

➤ مراجع عربية

- ✓ ادريس، وائل محمد صبحي – الغالبي، طاهر محسن (2000): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، عمان: دار وائل للنشر، ص50.
- ✓ البقالي، سي محمد (2018): المدخل الوجيز لدراسة القانون الضريبي، ط1، الرباط: مطبعة البصيرة، ص 19.
- ✓ الدستور المغربي لعام 2011: الفصل 154-155، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5964 بتاريخ 30 يوليو 2011.
- ✓ امزيان، علاء الدين "أبريل 2020": الإدارة الإلكترونية في زمن كورونا "العمل عن بعد بالإدارات العمومية المغربية نموذجاً"، مجلة الباحث، العدد 17، ص 71.
- ✓ الحراق، أسية (2015): الإدارة الإلكترونية بالمغرب "الصفقات العمومية نموذجاً"، ط1، الرباط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ص 8.
- ✓ الزجدالي، يوسف احمد صالح (2007): دور التكنولوجيا الحديثة في الإصلاح الإداري، رسالة ماستر، المغرب: جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – طنجة، ص 29.
- ✓ اشرفي، عبد العزيز (2009): الحكامة الجيدة "الدولية – الوطنية"، ط1، الرباط: مكتبة دار السلام، ص187.
- ✓ الحراق، أسية (2015): الإدارة الإلكترونية بالمغرب "الصفقات العمومية نموذجاً"، مرجع سابق، ص 21.
- ✓ اسريفي، محمد نبيل (2007): الإدارة الإلكترونية بالمغرب ورهانات التنمية، رسالة ماستر، المغرب: جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، ص40.
- ✓ كهيدة، عادل (2003): الإدارة بين التقليد والتحديث، رسالة ماستر، المغرب: جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- اكدال، ص28.
- ✓ الزجدالي، يوسف احمد صالح (2007): دور التكنولوجيا الحديثة في الإصلاح الإداري، مرجع سابق، ص 41.
- ✓ القانون رقم 53.05 لسنة "2007": المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 129.07.0، الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2007، منشور في الجريدة الرسمية رقم 5584 بتاريخ 6 ديسمبر 2007.
- ✓ المادة 5، من القانون رقم 53.05 لسنة 2007، مرجع سابق.
- ✓ المدونة العامة للضرائب، لعام (2007): المحدثه بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427، الموافق 31 ديسمبر 2006.
- ✓ قانون رقم 07.03، لسنة 2003: المتعلق بجرائم نظم المعالجة الآلية للمعطيات، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 197.03.1، بتاريخ 11/11/2003، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5171 بتاريخ 22 ديسمبر 2003.
- ✓ المدونة العامة للضرائب، لعام (2007): المحدثه بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، مرجع سابق: المادة (169 المكررة)4.
- ✓ المديرية العامة للضرائب، المغرب: التقرير السنوي لعام 2022.

➤ مراجع باللغة الإنجليزية

Yuslza mohd. Yusoff; T.amayah and Haslindar Ibrahim; (2010); E-HRM: A Proposed model based on technology acceptance model; school of management; university sains malaysia; African journal of Business Management Vol. 4(13); 18 /10/2010; p: 3040.

➤ مراجع باللغة الفرنسية

Loi no 2000-230 du 13 mars, portant adaptation du droit de la prévue aux déclinologues de l'informatique et relative à la signature électronique ; jo do 14 mars 2000.

➤ المواقع الإلكترونية

✓ www.tax.gov.ma;

✓ Simpl@tax.gov.maK

✓ المعنى اللغوي لمصطلح الأداء، معجم المعاني الجامع،

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1>.

✓ إعلان على الصفحة الرسمية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربي، بتاريخ 2016/09/16، بعنوان: الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون: الإقرار والأداء الإلكتروني للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة إجباري ابتداء من فاتح يناير 2017، متوفر على الرابط:

<https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=4116> .